

صعوبات تأليف الحكومة شوكة تولم خاصرة الاقتصاد طربيه لـ "النهار": معدلات الفوائد المصرفية إلى ارتفاع

في ظل الارتجاجات السياسية محلية ودوليا وتصدّع بنيان الدولة، يأتي تأثير تأليف الحكومة كشوكه مؤلمة في خاصرة مؤتمر "سيدر" والأعمال المعقوفة عليه لتنقى مع شوكة العقوبات الأميركيّة على ايران و"حزب الله" ومفاعيلها الموجعة على الاقتصاد. في المقابل، لمواجهة هذه التحدّيات، اتخذ مصرف لبنان قرارا برفع الفوائد بغية استقطاب واستيعاب اكبر سبولة نقديّة وتحديداً بالعملة الصعبة لرفع منسوب الاحتياط وتعزيز القدرة والموارد لدى المصارف والبنك المركزي لتخطي المرحلة الصعبة من دون خدمات. وقع الرئيس الأميركيّي دونالد ترامب تعديل تجفيف تمويل "حزب الله" الذي يُعرف بـ HIFPA، ويستهدف أيضاً المنظمات والمؤسسات الإجتماعية والمالية للحزب، لذا كان لا بدّ أولاً من سؤال رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربه عن العقوبات الأميركيّة وتداعياتها على الاقتصاد اللبناني عموماً والمصرفي خصوصاً من المؤكد أن هذا الامر يأخذ المعنيون في القطاع المصرفي على محمل الجد، إذ قال طربه لـ "النهار": "إننا ننظر إلى هذا الموضوع بأعلى درجات المسؤولية ونقارب تداعياته وإنعكاساته بكل وعي وإدراك". ويبدو أن اطمئنانه نابع من الاجراءات التي اتخذها مصرف لبنان، مثيراً الى "أننا نقف على رأس الهرم المصرفي كسلطة نقديّة وضعت تعاميم وتعليمات وإجراءات من أجل تأمّن الإنضباط المالي بما يحصن القطاع المصرفي من خلال مراقبة ادائه وكيفية ممارسة مهماته". ويطمئن الى "ان المصارف في لبنان تتلزم في الأساس عدم التعامل مع لوائح الأسماء والجهات المدرجة في لوائح العقوبات الأميركيّة وأخرها مدرجات قانون HIFPA ، وذلك من أجل حماية أموال المودعين وتجنب القطاع أي خضات"، مع التأكيد "ان جمعية المصارف توّاكب التطورات الحاصلة على هذا الصعيد باستمرار، من أجل المحافظة على سلامة المصارف واستمرار سلاسة تعاطيها مع الأسواق الدوليّة". إلا أن تأثير العقوبات الدوليّة لا يقلّ أهمية عن تأثير التأخير في تأليف الحكومة، وهذا الامر يدركه طربه جيداً بدليل تأكيده أن تأخير تأليف الحكومة له أثر سلبي على العمل المصرفي والإقتصادي ويتجلى من خلال أوجه عدّة، يذكر منها "انخفاض نفقة المستهلك الذي أصبح متّالاً أكثر إلى خفض حجم إنفاقه وإيجاد الشركات عن الإستدانة وتوسيع أعمالها (الأمران اللذان يؤثّران على الدورة الإقتصاديّة في البلاد)، وتعزّز بعض الأفراد والشركات في سداد القروض. إضافة إلى ذلك، فإن التأخير في تشكيل الحكومة يؤدي إلى التأخير في تحرير الأموال التي تعهدّها المجتمع الدولي للبنان في مؤتمر "سيدر" الذي تم التعمّيل عليه كثيراً لتحديث البنية التحتية المتهالكة في لبنان وتطويرها، وبالتالي تحريك العجلة الإقتصاديّة وجلب الإستثمارات الخارجيّة وتوفير فرص عمل جديدة". من هنا يناشد طربه المسؤولين والقوى السياسيّة "التخلّي عن الحسابات الضيقّة وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل المصلحة العليا، وتاليًا تسريع تأليف الحكومة التي تنتظرها مهامات جسام لمعالجة الوضع الإقتصادي المتردي في البلاد". الوضاع التي تعيشها البلاد أثرت على الاقتصاد، وبطريقة أو أخرى على الفوائد المصرفية التي ارتفعت إلى معدلات غير مسبوقة بما حدّ من عمليات الاقتراض لتطوير المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة. وما قاله حاكم مصرف لبنان رياض سلامه عن ان الاقتصاد بشكل عام يتاثر بالفوائد، وإن "كان هذا التأثير محدوداً" ، يؤكد هذا الشيء. وإذا كان الحاكم يعتبر أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يرتبط بمستوى الفوائد فقط، إذ "تمة عناصر اخرى مهمّة كثوافر السيولة ونوعيتها، والمناخ السياسي، والاستقرار في القوانين، وضبط العجز العام لتعزيز النّفقة لدى المستثمرين"، فإن طربه يلاقى الحاكم في رأيه ويقول إن "التأثيرات السياسيّة القائمة حالياً والتحديات المختلفة التي يواجهها لبنان، ومنها الفراغ الحكومي، من شأنها أن تساهم أيضاً في استمرار ارتفاع معدلات الفائدة التي تعتبر عن عدم الاستقرار وازدياد المخاطر السياسيّة". وعلى المدى المنظور، يتوقع طربه "أن تبقى معدلات الفوائد في لبنان على ارتفاع تجاري المنحى التصاعدي في الأسواق العالمية، علماً أنّ الفيدرالي الأميركي رفع أسعار الفائدة 3 مرات خلال 2018 كان آخرها في أيلول حين زادت ربع نقطة لترواح ما بين 2.00% و2.25%， أي عند المستوى الذي كانت عليه في نيسان 2008". وأكثر فإن طربه يتوقع "زيادة رابعة في معدلات الفائدة الأميركيّة خلال ما تبقى من هذه السنة، لتنبعها 3 زيادات جديدة في 2019 وزيادة واحدة في العام 2020". ولا بد من التذكير بأن سلامه ركز على موضوع الفوائد أخيراً، فأوضح أن "معدلات الفوائد في لبنان اليوم أعلى مما كانت عليه منذ سنة في تشرين الثاني 2017، عمد مصرف لبنان إلى رفع الفوائد بسبب الأزمة السياسيّة التي ولدتها استقالة الرئيس سعد الحريري أثناء تواجده في السعودية. كان رفع الفوائد ضروريًا آنذاك في ظلّ ضغوط السوق. تحملنا حينها كلّة زيادة الفوائد للمودعين، وتلّكنا أن المودع وليس المصرف، هو المستفيد من هذه الزيادات. بعدها، خلال 2018، ارتفعت معدلات الفوائد في الولايات المتحدة وفي الأسواق الناشئة. ولجاً مصرف لبنان إلى عمليات مالية من شأنها أن تصنون قدرة المصارف اللبنانيّة التنافسيّة على استقطاب الرساميل. هذه العمليات المالية بقيت محدودة ولم تشتمل أكثر من 1% من مجموع الودائع في لبنان. لذا فإنّ معدل الفوائد على الودائع المصرفيّة هو 4.7% على الودائع بالدولار و7.65% على الودائع بالليرة.

أما الفوائد على القروض فبلغت 8.12% على الدولار على سنة و 9.13% على الليرة على سنة، وهي فوائد أدنى من الفائدة المرجعية لجمعية المصارف بسبب تأثير الفوائد المدعومة من مصرف لبنان، وبالتالي على الموازنة والاقتصاد ان يتآقلموا مع واقع عدم خفض الفوائد". ولكن هل لبنان مضطر الى رفع الفوائد؟ يوضح وزير المال السابق دميانوس القطار لـ"النهار" أنه "في العادة يتم رفع الفائدة عند الحاجة الى سيولة لتحسين الاحتياط في وجه الازمات. أما بالنسبة الى لبنان فنحن حاليا في حاجة الى كبح الفرامل عبر رفع الفوائد لجذب النقد من الاقتصاد ووضعه في الاحتياط المغربي. في هذه الفترة نحن مضطرون الى رفع الفوائد. ولكن اذا تطور الامر، فإن هذه العملية ستؤدي عميقاً الاقتصاد لأن الناس سوف تخرج أموالها من الاقتصاد لوضعها في الاحتياط النقدي".

**الزيارة الى واشنطن روتينية**

أوضح رئيس جمعية المصارف جوزف طربه أن الزيارة التي سيقوم بها وفد الجمعية في نهاية هذا الشهر الى نيويورك تتدرج ضمن خانة الزيارات الدورية الروتينية لمراكز القرار المالي، وخصوصا للتواصل مع البنوك المراسلة الاميركية وتوطيد العلاقات معها، إضافة إلى التداول بكل الامور المشتركة التي تهم الطرفين.